أن تكون كويتياً في الكويت!

د. غانم النجار
g.alnajjar@aljarida.com

لكي تكون عن حق كويتياً في الكويت فعليك أن تترفع عن الولاءات الفئوية وأن تجعل من الدستور مبدأ في الحفاظ على المساواة والعدالة وعدم التمييز، وأن نعلم جميعاً بأنها سفينة صغيرة لا تتحمل أن يخرقها «وطني جديد» أو «متهور قديم» أو «فئوي مشدوه» فحينها ستغرق السفينة فينا جميعاً.

لم يعد من السهولة هذه الأيام أن تكون كويتياً في الكويت، ويبدو أنه أصبح أمراً شاذاً أن يكون انتماؤك إلى الكويت فقط، فالساحة قد خلت وكأنه قد سيطر عليها «الوطنيون الجدد» من المتطرفين مذهبياً وفئوياً وقبلياً وأصحاب الأجندات الخاصة، وأصبح أولئك الوطنيون الجدد يوزعون صكوك الولاء والغفران ذات اليمين وذات اليسار، وهم الذين جاؤوا من تحت عباءة التطرف.

أن تكون كويتياً في الكويت فعليك أن تتحمل حكومة عاجزة عن الحضور حين الملمات، وفاقدة الهيبة حين الأزمات، وعندما تسعى إلى التدخل يكون الوقت قد تأخر، وعندما تتدخل فإنها تزيد الأزمة اشتعالا، بل إنها تكتشف وقوع الجريمة بعد مرور عشرين سنة فقط، وإن الانضمام إلى حزب محظور هو الجريمة مع أن تلك الأحزاب قد شاورها سمو رئيس الوزراء في تشكيل الحكومة.

أن تكون كويتياً في الكويت فعليك أن تتحمل نواباً همهم الأول هو استنزاف الدولة، وتطويعها لمنطقهم الانتخابي، واستعدادهم لعصر المال العام، وشراستهم في الدفاع عن مصالحهم الخاصة والإثراء غير المشروع.

أن تكون كويتياً في الكويت فإنه لا واجبات عليك على الإطلاق، فكل ما لديك هو من الحقوق المكتسبة، وليس مطلوباً منك أن تقدم شيئاً لبلادك بل عليك أن تأخذ ما يمكنك أخذه وربما ما لا يمكنك أخذه.

أن تكون كويتياً في الكويت فإنه من المفترض عليك ألا تشغل نفسك بالتفكير على من تقع المسؤولية عن كارثة الغزو، كما أنه من غير المقبول أن تتساءل عن مصير الأسرى ولماذا رفضت الجهات المعنية حفر القبور الموجودة في الكويت للتعرف على رفاتهم طول هذه السنين؟

أن تكون كويتياً في الكويت فعليك ألا تزعل، ولا تنزعج من ظهور «الوطنيين الجدد» بعباءاتهم المختلفة، يوزعون الولاء كيفما اتفق والحقيقة أنهم ليسوا إلا متطرفين بغض النظر عن انتماءاتهم. جاؤوا من تحت عباءة التطرف، ودخلوا علينا بحصان طروادة، ورفعوا راية شق المجتمع بعد أن أنهكوا البلاد والعباد أيما إنهناك.

أما لكي تكون عن حق كويتياً في الكويت فعليك أن تترفع عن الولاءات الفئوية وأن تجعل من الدستور مبدأ في الحفاظ على المساواة والعدالة وعدم التمييز، وأن نعلم جميعاً بأنها سفينة صغيرة لا تتحمل أن يخرقها «وطني جديد» أو «متهور قديم» أو «فئوي مشدوه» فحينها ستغرق السفينة فينا جميعاً وحينها لن يكون هناك كويت ولا كويتيون.

خذ وخل: زيجات «بني نفط» السياحية!

سليمان الفهد
alfahad073@yahoo.com

لا شك عندي الآن في أن هذه الزيجات السياحية العابرة، باتت تشكل ظاهرة مأساوية، بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على حضورها! وهي ظاهرة خليجية، ولله الحمد، ولم تعد خاصة بهذه الفئة من المواطنين والمدجين بفحولتهم الجنسية الشبقية الثورية! (النسبة إلى الثور... لا الثورة!).

* أحاديث شتى كانت تترى في مقاهي القاهرة وتتواتر في منتدياتها، متحدثة عن شيوع حالات من الزواج السياحي العابر الذي يستغل عوز وفقر ذوي العروس لإتمام الصفقة التي يكون فيها العريس أحد كهول «بني نفط» وعواجيزها غالباً! الأمر الذي أفضى إلى ولادة جالية كويتية من البنين والبنات خارجة من رحم الزيجات السياحية السيئة السالفة الذكر! والبلية في الأمر تكمن في أن الذراري جميعهم كويتيون بدون جنسية، ولا جواز سفر ولا جنسية ويعيشون على بساط الفقر من جراء هروب آبائهم وتنكرهم للزيجات التي ارتكبوها. وعدم اعترافهم بأبوتهم لأولادهم تخلصاً وهروباً من تبعات الزواج المادية والمعنوية!

ولا شك عندي الآن، في أن هذه الزيجات السياحية العابرة، باتت تشكل ظاهرة مأساوية، بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على حضورها! وهي ظاهرة خليجية، ولله الحمد، ولم تعد خاصة بهذه الفئة من المواطنين والمدججين بفحولتهم الجنسية الشبقية الثورية! (النسبة إلى الثور... لا الثورة!).

* ولعل أول من لفت نظري إلى ظاهرة الكويتيين البدون هو: الصديق السفير عبدالوهاب يوسف العدساني، القائم بأعمال سفارتنا في القاهرة منذ نحو ثلاثين سنة! ولم يعد سراً الآن بأن هناك سوق نخاسة، تديره عصابة تروج لتسويق «البضاعة» الآدمية بين أوساط فحول «بني نفط» العواجيز، الذين لا يأبهون بكون فحولتهم خائبة وغير سوية، لا تشرّف مولاها ولا تزينه! لاسيما أن الفحل حين يشبع غريزته الحيوانية، ويشعر بأن عروسه الصبية قد ورم وانتفخ بطنها، دلالة على حملها منه: هج من بلاد الأنساب فاراً إلى موطنه، حيث تكتشف عروس الصيف أن بعلها قد زور اسمه ومهنته وعنوانه، وكل بياناته المدنية! وأترك لخيال القارئ تصور حالة العروس ووليدها ومكابدتهما شظف العيش وتحدياته المأساوية بتجلياتها الحياتية كافة!

حسبي القول في هذا السياق إن حياة الكويتيين البدون وأمهاتهم كانت تضاهي حياة البدون البائسة في الكويت، وربما تبزهم ضنكاً وغربة، وقد اهتمت الصحافة الوطنية في كل من مصر والمغرب بحالة المواطنين الخليجيين البدون، بصيغة ملحاحة مستمرة لا تكل ولا تمل حتى أفضت الحملات الصحفية بعد عقدين من الزمن تقريباً إلى إحداث تغيير قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية تمخض عنه تجنيس أبناء المواطنات المصريات والمغربيات اللواتي حظين بحق سلب منهن من دون وجه حق! وأعتقد أن قرار الحكومتين المصرية والمغربية: حري بالتأسي والاقتباس فوراً ومن دون تردد! ذلك أن هذا المنحى المتكئ على التسويف والتأجيل واللامبالاة أسهم في تفشي ظاهرة الزواج السياحي المتبدي في الزواج العرفي والمسيار والمتعة و«المسياح»، وما إلى ذلك من بدع الطاقة الفحولية الثورية «لبني نفط»!

صحيح أن بعض الحكومات في دول مجلس التعاون قيدت الزواج من غير المواطنات، عبر اشتراط الجهات المختصة على هذه الزيجة، لكن الإنسان الغاوي لن يعدم الوسيلة إلى تجاوز القوانين والالتفاف عليها، بفضل حضور الواسطة إياها! وهذا هو ما يفسر وجود ظاهرة الزواج السياحي، وضاعفها على الرغم من الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها بعض الحكومات الخليجية بشأن المعاناة التي يكابدها أبناء الخليجيين من أمهات عربية وأجنبية، إلا أن محنتهم مابرحت قائمة لسوء حظهم، وقد سمعت بأن وفداً كويتياً وصل إلى مصر الجمعة الماضية لدراسة مشاكل أبناء المواطنين يضم ممثلين عن وزارات الشؤون والداخلية والخارجية والعدل والصحة، وهي الجهات المعنية مباشرة بهذه الظاهرة، والحديث موصول، لأن مسلسل «الثيران» النفطية طويل ومليء بالمآسي الواقعية المتجاوزة لخيال المبدعين!

أرفع لك العقال احتراما يا أحمد المليفي!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

أعدت قراءة البيان الذي أصدره النائب أحمد المليفي عدة مرات، لعلي أكتشف سبب ردة الفعل القوية التي أعقبته، وسبب هجوم كثير من النواب عليه، وتنكر القوى السياسية، بما فيها كتلة العمل الوطني التي ينتمي إليها المليفي نفسه، منه، فعجزت! ولست الآن واثقاً إن كان المليفي سيحاول تلطيف ما جاء في بيانه تحت وطأة هذه الهجمة النيابية والسياسية والصحفية التي واجهته، ولكنني مع ذلك لن أتردد في أن أقول إن البيان بكل ما ورد فيه قد جاء ليصيب الهدف في القلب، ولم يتجاوز الحقيقة!

أنتم أخبروني، هل تجاوز المليفي الحقيقة حين قال إن رئاسة الحكومة منذ توليها زمام السلطة التنفيذية قد فشلت في ترجمة شعار الإصلاح على الواقع، وعجزت عن قيادة مسيرة الإصلاح والتنمية، فتحول الواقع إلى صراع والمستقبل إلى سراب تتخبطه الأهواء وتتنازعه المصالح، وتوالت الأزمات وفشلت الحكومة في تجنب حدوثها، وإذا حدثت كانت ممارسات الحكومة وقوداً لها، وما إن يخرج البلد من أزمة حتى تدخل في أزمة يغيب عنها رئيس الوزراء بإجازات ليس لها محل فتعطلت مصالح البلد والعباد؟ وهل أخطأ حين قال إن ما أصاب السلطة التشريعية من خلل لا يقل عما حاق بالسلطة التنفيذية من فشل وترد وإن البرلمان وبدلا من أن يكون شريكاً في التنمية غدا ببعض أركانه شريكاً في المسؤولية عن هذا التردي، فزاد الخلل خللا والمرض تفشيا؟!

يا سادتي، إن شعار الإصلاح شعار جميل، لكن الإصلاح ليس شعاراً يرفع، والرغبة بالإصلاح رغبة طيبة وأمنية غالية، ولكنه كذلك ليس رغبة مجردة تظل حبيسة الصدور. إن شعارات الإصلاح والرغبة فيه إن لم تتم ترجمتها حقيقة على أرض الواقع، فإنها تضحي على العكس من بريقها وبهائها خديعة كبرى وسماً قاتلا. الناس يسمعون ومنذ تولي رئاسة الحكومة الحالية للسلطة التنفيذية عن الإصلاح في الصباح وبعد الظهر وفي المساء ومع وجبات الأكل وقبل النوم، ولكنهم لا يرون ولا يقبضون من هذا شيئا. الأزمات تتوالد وتتكاثر كالأرانب، والمشاكل تزداد تعقيدا وصعوبة، فما قيمة الشعارات والرغبات إذن؟!

دلوني على مشروع إصلاحي ذا قيمة فعلية جاءت به الحكومة خلال هذه الفترة، وإن استطعتم، ولا أظن، وسأدلكم على ستين أزمة ولدت ومشكلة تعقدت في نفس الفترة.

لماذا يراد لنا أن ندفن رؤوسنا في الرمال مثل النعام، ونتعامى عن الحقائق الصارخة؟ البلد ما عاد يحتمل المجاملات، وخلط الأوراق. نقدر رئيس الحكومة ونحترمه على المستوى الشخصي، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نقولها بكل صراحة بأن أداء الحكومة في عهوده المتتالية بعيد كل البعد عن المأمول والمنشود.

بعض من عارضوا بيان المليفي يقولون إن رئيس الحكومة ذو نهج إصلاحي، وإن المشكلة ليست فيه إنما في ضعف وزرائه، وفي أن هناك مساعي من أطراف عديدة لعرقلة عمله وإفشاله، بل ذهب بعضهم إلى التشكيك بمصداقية المليفي وصولا إلى محاسبة نيته ودوافعه. يا سبحان الله، أهكذا نحن دائما؟! كلما أعيتنا الحيلة لتفنيد الأمور بموضوعية، ذهبنا إلى التشكيك؟! ما قال الرجل إلا حقا، ولم يتجن ولم يكذب، وأي منطق هذا الذي يستند إليه من يقولون إن رئيس الحكومة ذو نهج إصلاحي لكن وزراءه هم السيئون وأن هناك من يسعى إلى إفشاله! أليس من اختار الوزراء هو نفسه؟ ومن ذاك الذي قال إن طريق الإصلاح سالك، وإن الدنيا بلا عراقيل ومعوقات وبلا مفسدين وأن كل الفصول ربيع؟ لطالما كانت المعوقات موجودة، ولطالما كان المفسدون في سعي دائم للعبث والإفساد، ولطالما كان الصراع بين الخير والشر محتدما، وهنا يتمايز الناس ويبرز دور القادة المميزين الذين يقهرون الظروف.

نعم، لقد أصاب النائب المليفي كبد الحقيقة حين طالب بأن يتم وضع أسرة الحكم وتحديد مرجعيتها بسمو أمير البلاد وكبح جماح الآخرين من أبناء الأسرة من التدخل في شؤون الوزارة وعدم نقل خصوماتهم وصراعاتهم إلى ساحة المجلس أو الحكومة أو الصحافة، فوالله لم تشهد الكويت اضطرابا على هذا الصعيد مثلما تشهده هذه الأيام التي بلغت فيها الأمور أن تنشر فيها الصحف ما يشيب له رأس الوليد من شتائم وسباب وانحدار في الألفاظ بين بعض أبناء الأسرة.

وأصاب كبد الحقيقة في مطالبته لتعيين رئيس وزراء جديد يحمل رؤية واضحة للإصلاح قوي في قراراته أمين في تطلعاته من دون تدخل أي كان سواء من أقطاب الأسرة أو أبنائها، وليس في هذا أي تدخل في صلاحيات سمو الأمير، فكل الناس ترى تخبط الحكومة وضعفها، ومن حقها الموضوعي أن تعزو ذلك إلى عدم قدرة رئيس الحكومة على القيام بمهمته خصوصاً، أنه حاول لعدة مرات، ومن حقها أن تتمنى على سمو الأمير، «أبو الجميع»، أن يعين رئيس وزراء جديداً لعل الله يصلح الأمور على يديه.

وأصاب المليفي كذلك كبد الحقيقة بمطالبته بإجراء انتخابات جديدة وفقاً للدوائر الخمس ومنع أي تدخل فيها بأي شكل من الأشكال لتتحقق إرادة الشعب الكويتي في اختيار ممثليه، ويقول كلمته بوضوح في الأعضاء الحاليين، ويكون شريكاً ومسؤولاً عن معالجة أوضاع الحاضر وبناء المستقبل من خلال اختياره الحر. أقول ذلك لأنه كان حرياً بأعضاء مجلس الأمة أصلا، ومنذ وقت بعيد وبعدما أقرت الدوائر الخمس، أن يكونوا قدموا استقالاتهم لإعادة حق الاختيار للناس وفقا للتقسيم الانتخابي الجديد.

النائب أحمد المليفي لم يغادر الحقيقة، وبيانه أصاب الهدف، بغض النظر عن كل محاولات التشكيك في مراميه ودوافعه واتهامه بهذا أو ذاك.

أرفع لك العقال احتراماً يا «أبو أنس» على هذا الموقف رغم كل اختلافي معك في مواقف أخرى أبرزها موضوع البدون!

عقل إبراهيم الباهلي *

د. أحمد الربعي... صديق عظيم فقدناه

أكبر خصوم حبيبنا المرحوم أبي قتيبة هما اليأس والظلم، وهو كان في حياته على استعداد أن يتصدى لمنتهكي حقوق الإنسان بصرف النظر عن موقعهم الجغرافي. وكان حينما ألتقيه خلال المرض يتحدث عن الخليج العربي بألم، وكان على قناعة بأن شيئاً من الإدارة الواعية يمكن أن تجعل منطقة الخليج جنة الله في الأرض.

لأنني صديق للدكتور المرحوم أحمد الربعي ولم يخطر ببالي في يوم من الأيام أنني سأستخدم قلمي للكتابة عن رجل بحجم الصديق العظيم أحمد الربعي بالنسبة لي، لكنها إرادة الله ولا راد لإرادته.

منذ تعرض «أبو قتيبة» للعارض الصحي وأنا في حالة عدم تصديق لسبب بسيط وهو أن أبا قتيبة يملأ حياته وحياة أصدقائه ومخالفيه، ولا أقول أعداءه لأن شخصيته لا تتحمل أن يكون له أعداء، يملأ حياة كل هؤلاء بالضجيج، أكبر خصوم حبيبنا المرحوم أبي قتيبة هما اليأس والظلم، وهو كان في حياته على استعداد أن يتصدى لمنتهكي حقوق الإنسان بصرف النظر عن موقعهم الجغرافي. كان حينما ألتقيه خلال المرض يتحدث عن الخليج العربي بألم، وكان على قناعة بأن شيئاً من الإدارة الواعية يمكن أن تجعل منطقة الخليج جنة الله في الأرض، وأن سكان الخليج حكاماً ومحكومين يمكن أن يعيشوا برغد على كل الصُعد بحكم ما حباه الله لهم من خيرات وثروات يندر وجودها على شكل ما هي في الخليج العربي.

أحمد الربعي دافع عن الأمة خير دفاع ولم يتكسب على قضاياها، فدافع عن العراق وحارب الدكتاتورية، ودافع عن فلسطين وحارب الأخطاء. ودافع عن سلام الشرق الأوسط وكشف خصوم السلام المنافقين. من يختلف مع المرحوم أبي قتيبة فليذكرني مشكوراً بأنه تفوّه بكلمة نابية سواء في مقال أو حوار مرئي أو مسموع على الرغم من أن -وبسبب وضوحه وجرأة أفكاره- له من المخالفين الكثير. عظمة أبي قتيبة أنه حينما يتحدث مع السعودي تشعر أنه سعودي، وكذلك الجزائري والفلسطيني والمصري، ولذلك يحظى بروابط قل أن تجدها في أي إنسان.

في إحدى المرات كان أبو قتيبة مع مجموعة من أصدقائه في أملج على الساحل الغربي في المملكة العربية السعودية، وكان يوجد في المزرعة عامل آسيوي، وبعد عام من هذه الزيارة رجع الأصدقاء إلى نفس المكان ولم يكن أبو قتيبة يرافقهم لكن العامل كان موجوداً، وكان سؤال العامل بعد أن رحب بهم: أين الدكتور أحمد؟

أحمد الربعي قيمة إنسانية راقية. فهو في حياته يعرف أصدقاءه في العالم العربي لكن معرفته تختلف، فهو يعرف أطفالهم وآباءهم وأمهاتهم وزوجاتهم.

أبو قتيبة رحمه الله قيمة وطنية صادقة وقد أعطانا في المملكة العربية السعودية مواقف مساندة هائلة، وقدم جهداً رائعاً في السنوات الأخيرة وتحاور مع الجميع، وقدم جهداً مهماً في سبيل حماية مشروع الإصلاح الذي تبناه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله.

أبو قتيبة حينما لاحت بوادر معوقات لمشروع الإصلاح متمثلة في إيقاف بعض رموز المشروع قام مشكوراً بزيارات متكررة إلى المملكة، وقدم النصح الصادق ولم يرتح حتى تلاشت هذه المعضلة، وكان يردد دائما أن الخلاف مضر بالجميع.

لم أكتب عما قدمه للكويت لأن أهل الكويت يعرفونه حق المعرفة، وهو مناضل ومثقف وإعلاميٌ ونائبٌ ووزير.

قيمة المرحوم «أبو قتيبة» الإنسانية أن أطفالنا حينما عرفوا بما أصابه صدموا وبكوا وانتابتهم موجة حزن على الرغم من أننا كنا نتجبر أمامهم لتخفيف الصدمة.

تقبل الله الفقيد بواسع رحمته وألهم أهله وأصدقاءه الصبر والسلوان.

* كاتب سعودي

اوستن و. أوميتوروا *

PROJECT SYNDICATE

خصخصة التنمية في أفريقيا

أدى ميلاد القطاع الخاص من جديد في أفريقيا- وهو العنصر المهم الذي كان مفتقداً في جهود التنمية في الماضي- دوراً كبيراً في تحسين الأداء خلال السنوات الماضية، وقد يتمكن القطاع الخاص من سد الفجوة في الاستثمار وتوليد العائدات من خلال مواصلة دوره في تعزيز عمليات التنمية.

إن القدر الذي تحقق من التقدم في إنجاز أهداف تنمية الألفية، منذ الاتفاق عليها في عام 2000، لا بأس به. ولكن على الرغم من الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومات، فإن تحقيق هذه الأهداف بالكامل بحلول عام 2015 مازال يشكل أمنية بعيدة المنال بالنسبة للعديد من البلدان في أفريقيا.

الحقيقة أن العديد منا في القطاع الخاص في أفريقيا حريص على إحداث الفارق الحقيقي بإنجاز هذه الأهداف. وفي «مؤسسة تمويل أفريقيا» (AFC) تتلخص مهمتنا في تقليص الفقر في القارة الأفريقية بالاستعانة بمبادرات القطاع الخاص. إذ إن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا، ولسوف يظل كذلك، وكلما تعاظمت مشاركته النشطة في عملية التنمية كان ذلك أصلح لقارة أفريقيا.

إن التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا معروفة وواضحة. إذ إن أكثر من 40% من سكانها يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وأكثر من نصف مليار من سكانها يعيشون من دون الأشكال الحديثة من الطاقة، فضلا عن ذلك فإن حصة القارة في التجارة العالمية لا تتجاوز 3%.

إن الافتقار إلى البنية الأساسية والقدرة الصناعية من بين أضخم المشاكل التي تواجهها أفريقيا، إذ إن ذلك يساعد على تفاقم الفقر وتقويض قدرة القارة على خوض المنافسة مع بقية العالم. وتكاليف النقل في أفريقيا في العمليات التجارية الإقليمية تتجاوز ضعف نظيراتها في غيرها من المناطق النامية، وتساهم تكاليف الطاقة المرتفعة بصورة ملموسة في ارتفاع تكاليف المشاريع إلى الحد الذي يجعلها غير ذات جدوى على الصعيد الاقتصادي.

إن أفريقيا تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتصحيح نقاط الضعف هذه: فهي تحتاج إلى 75 مليار دولار أميركي لسد العجز في الطاقة الكهربية الذي بلغ 135 جيجا وات، بحلول عام 2015، علاوة على 37 مليار دولار لتحسين البنية الأساسية للنقل. على الرغم من الموارد الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها أفريقيا، فإن الاستثمار في التصنيع الثقيل يظل يشكل أمراً بالغ الصعوبة. نتيجة لهذا فإن القسم الأعظم من سلسلة القيمة المرتبطة بقطاعي الوقود الحفري واستخراج المعادن يصب إلى خارج القارة.

بيد أن هذه التحديات لم تتسبب في تثبيط التفاؤل بشأن توقعات النمو في أفريقيا. فقد شهد اقتصاد القارة أقوى نمو له منذ ثلاثة عقود من الزمان، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% خلال السنوات الثلاث الماضية. كما لعب ميلاد القطاع الخاص من جديد في أفريقيا- وهو العنصر المهم الذي كان مفتقداً في جهود التنمية في الماضي- دوراً كبيراً في تحسين الأداء، وقد يتمكن القطاع الخاص من سد الفجوة في الاستثمار وتوليد العائدات من خلال هذه العملية.

وتتولى «مؤسسة تمويل أفريقيا» دعم هذه الاستثمارات، اعتماداً على أسلوب جديد في التمويل المصرفي الذي يركز على التنمية، والذي يشتمل على تشييد وإدارة البنية الأساسية، والأصول المالية، بما في ذلك القطاعات الصناعية الستة الرائدة: الطاقة، والبنية الأساسية للنقل، والاتصالات، والنفط والغاز، والتعدين، والصناعات الثقيلة. وتوفر هذه المجالات التأثير الأعظم لعمليات التنمية، والعائدات الجذابة للمستثمرين.

ويتولى اتحاد مالي (كونسرتيوم) تحت قيادة «مؤسسة تمويل أفريقيا» تمويل مشروع إنشاء أول ميناء بحري للحاويات في البلدان الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى، وذلك على الخط الساحلي الأطلنطي في أولوكولا بنيجيريا. ومن المتوقع أن يؤدي اكتمال هذا المشروع الضخم الذي يتكلف مليار دولار أميركي إلى رفع قدرات الشحن والموانئ بصورة ملموسة في أفريقيا.

بدأت غينيا بيساو أيضاً في استغلال الميزات التي توفرها عمليات التنمية التي يتولاها القطاع الخاص الجديد. وباعتبارها من البلدان الأعضاء في «مؤسسة تمويل أفريقيا»، فلسوف تستفيد من المبادرات التي يتولى القطاع الخاص دفعها وتحريكها في التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتقليص الفقر. وتتولى المؤسسة بالاشتراك مع شركات تنفيذ مشاريع التنمية التابعة لها، ومنها شركة «أفريقيا للبنية الأساسية»، وشركة «ويمبكو» الصينية، إطلاق مبادرة خاصة بتوليد الطاقة في بيساو. سوف يؤدي هذا الاستثمار إلى الانتشار السريع لطاقة الطوارئ بالاستعانة بتوليد الطاقة باستخدام الوقود الثقيل، كما سيتضمن ذلك إعادة تأهيل وإدارة نقل الطاقة الكهربية وتوزيعها.

الحقيقة أن نافذة الفرصة مفتوحة على مصراعيها أمام عمليات التنمية تحت قيادة القطاع الخاص في أفريقيا. بيد أن استغلال هذه الفرصة يتطلب تبني أسلوب جديد في التعامل مع التمويل الخاص لعمليات التنمية في أفريقيا، على أن تكون أفريقيا هي المستثمر الرئيسي في اقتصادها.

* رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ«مؤسسة تمويل أفريقيا».

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

حزب الله... والمكلسن... مفاتيح حل المجلس!!

سعد العجمي
alajami@mbc.ae

شكل تراكم عدد من ملفات التأزيم بين السلطتين أخيرا، دافعاً لبعضهم لتوقع حدوث توتر كبير في علاقة الحكومة والمجلس خلال الفترة القليلة القادمة، وهو التوتر الذي قد يصل الى «الطلاق» البائن، خصوصاً أن ملفات التأزيم تلك هي من النوع «الشعبي» الذي يلامس الحياة اليومية للمواطن، والحديث هنا عن أزمة إزالة الدواوين، وزيادة الخمسين، والقوانين الرياضية، أضف إلى ذلك «استحقاق» رفع الحصانة البرلمانية عن النائبين عبدالصمد ولاري والذي لا يقل حساسية وأهمية عما سواه من ملفات، إن لم يكن قد قفز في الأصل إلى واجهة الأحداث بعد الأنباء التي تسربت حول أن رفع الحصانة سيدرج تحت تهم «التآمر» والانظمام الى حزب محظور ولن يقتصر على قضية «التأبين».

من وجهة نظري الشخصية وفي خضم هذه التطورات، فإن تحركات الأطراف «المستفيدة» التي تستطيع أن تدفع باتجاه حل المجلس، أو إبقاء الوضع كما هو، ستحرك أذرعها السياسية وآلتها الإعلامية وفق ما يحقق لها السقف الأعلى من المكاسب، في قضيتين رئيستين، هما «التأبين» و«التحقيق في الفحم المكلسن».

ستراقب تلك الأطراف عن كثب النتائج التي ستؤول إليها تداعيات أزمة التأبين، فإذا كانت الأمور تتجه الى إدانة عبدالصمد ولاري بالانتماء إلى «حزب الله»، فخير وبركة، فهي قد تخلصت من إبراز أعدائها وألد خصومها، أما إذا شعرت بأن عيار التأجيج الذي أطلقته كان طائشاً، وأن النائبين سيتجاوزان المطب الذي أوقعا نفسيهما فيه، فإن محرك الآلة الإعلامية سيعود للدوران من جديد، بينما «القائمون بأعمال» تلك الأطراف في قاعة عبدالله السالم سيبدؤون في ممارسة دورهم لتأزيم العلاقة بين السلطتين سعياً إلى حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة، قبل أن يقول القضاء كلمة الحسم في قضية التأبين، لتبقى بالنسبة لهم كقميص عثمان خلال الحملات الانتخابية.

في غضون ذلك لا يمكن الفصل بين حملة توتير العلاقة الحكومية-النيابية من جهة، وعمل لجنة التحقيق في الفحم المكلسن من جهة أخرى، فإدراك تلك الأطراف أن نتائج التحقيق لم تسجل أي ملاحظة أو تجاوز على أحمد السعدون ومحمد الصقر قد أحدث صدمة لمؤسسة الفساد، فلنا أن نتخيل إجراء انتخابات جديدة بعد ظهور نتائج التحقيق التي تبرئ جانب من أقحمت أسماؤهم في ذلك المشروع من باب خلط الأوراق وتلويث السمعة، حينها لن تجد تلك الأطراف وآلتها الإعلامية جنازة لتكثر اللطم والنواح عليها، من هنا فإن حل المجلس قبل إعلان نتائج التحقيق هو الأمل الوحيد لهم لحفظ ما تبقى من ماء وجوههم أمام الشارع رغم أنني أشك أن في وجوههم ماء أصلاً.

على كل لننتظر حتى جلسة الثلاثاء القادم، فهي قد تحمل الكثير من الدلالات على وجهة بوصلة أحداث المشهد السياسي الذي بدأ النائب أحمد المليفي بتسخين أوضاعه من خلال بيانه الأخير الذي أعتقد أنه يأتي في سياق ما أثرته في سياق المقال بشكل أو بآخر.

* * *

خلال كتابتي المقال وصلتني بعض «المسجات» عن تصريحات لعدد من النواب، تدور في فلك العبارة التالية: «إذا كانت زيادة الخمسين ديناراً سبباً لحل المجلس فأهلاً وسهلاً بالحل». دققوا في أسماء النواب أصحاب هذه التصريحات واحكموا!!

الجريدة aljarida
www.aljarida.com

يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر
منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 2257036 - 2257037 - 2257038

فاكس: 2257035
خدمة العملاء والاشتراكات: 828111
فاكس خدمة العملاء: 2252540
ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت

الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 2495104/5/6/7
فاكس: 2495107

التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 4919620 - فاكس: 4839487